



Distr.
LIMITED

FCCC/CP/2002/L.6
31 October 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



مؤتمر الأطراف

الدورة الثامنة

نيودلهي، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

البند ١١ من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى الذي يحضره الوزراء وكبار المسؤولين

إعلان دلهي الوزاري

بشأن

تغير المناخ والتنمية المستدامة

مشروع مقدم من الرئيس

إن الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود الحاضرين في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

إذ يشيرون إلى الهدف من الاتفاقية النهائية وإلى مبادئها والالتزامات المترتبة عليها،

وإذ يؤكدون من جديد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر هما أول وأهم أولويات البلدان النامية الأطراف،

وإذ يسلمون بأن تغير المناخ يهدد آفاق الرفاه والتقدم الاقتصادي في جميع المناطق،

وإذ يشعرون ببالغ القلق لأن جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه خطراً متزايداً يتمثل في الآثار الضارة لتغير المناخ،

وإذ يسلمون، نظراً لأن أفريقيا هي أكثر المناطق معاناةً من آثار تغير المناخ والفقر، بأنه ينبغي تقديم الدعم في سياق التنمية المستدامة للمبادرات الإنمائية، مثل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا،

وإذ يعيدون التأكيد على الرأي الذي خلص إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومفاده أن القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهداف عليا للتنمية المستدامة وشروط أساسية لتحقيقها؛

وإذ يحيطون علماً بالتقدم المحرز في العملية المتوخاة في الولاية المعتمدة في برلين، وبضرورة تنفيذها بالكامل،

وإذ يعقدون العزم، من أجل مواجهة التحديات الماثلة والآتية، على أنه ينبغي تناول تغير المناخ وآثاره الضارة في إطار التنمية المستدامة، من خلال تعزيز التعاون الدولي. فإنهم، بالتالي، ينادون بما يلي:

(أ) للأطراف الحق في تعزيز التنمية المستدامة، وينبغي لها تعزيزها. كما ينبغي للسياسات والتدابير الرامية إلى حماية النظام المناخي من التغير بفعل الإنسان أن تكون ملائمة للظروف الخاصة بكل طرف، وينبغي إدراجها في برامج التنمية الوطنية، مع مراعاة أن التنمية الاقتصادية أساسية لاعتماد التدابير الكفيلة بمواجهة تغير المناخ؛

(ب) ينبغي لجميع الأطراف، مراعاةً لمسئولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها، وأولوياتها وأهدافها وظروفها التنموية الوطنية والإقليمية الخاصة، أن تواصل النهوض بتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية لمواجهة تغير المناخ وآثاره الضارة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

(ج) للتكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ أولوية قصوى في جميع البلدان. والبلدان النامية معرضة على نحو خاص في هذا الشأن. ويستحق التكيف عناية وإجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي. وينبغي دعم التدابير الفعالة والقائمة على النتائج من أجل استحداث نُهج على كافة المستويات تتناول الضعف والتكيف فضلاً عن بناء القدرات، من أجل إدماج شواغل التكيف في استراتيجيات التنمية المستدامة. وينبغي لهذه التدابير أن تشمل التنفيذ الكامل للالتزامات القائمة بموجب الاتفاقية واتفاقات مراكش؛

(د) ينبغي إيلاء العناية الكاملة لاحتياجات البلدان النامية الأطراف وشواغلها الخاصة الناشئة عن الآثار الضارة لتغير المناخ وعن أثر تنفيذ تدابير الاستجابة؛

(هـ) ينبغي تعزيز التعاون الدولي على وضع ونشر تكنولوجيات مبتكرة في قطاعات التنمية الرئيسية، لا سيما الطاقة، ومن أجل الاستثمار في هذا المجال، بما في ذلك من خلال إشراك القطاع الخاص واتباع نهج موجهة نحو السوق، فضلاً عما يدعم ذلك من السياسات العامة؛

(و) ينبغي تعزيز نقل التكنولوجيا، بما في ذلك من خلال مشاريع ملموسة وبناء القدرات في كافة القطاعات ذات الصلة، كالطاقة والنقل والصناعة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي والحراجة وإدارة النفايات. وينبغي التشجيع على التقدم التكنولوجي من خلال البحث والتطوير والتنوع الاقتصادي وتعزيز مؤسسات التنمية المستدامة المختصة العاملة على كل من المستوى الإقليمي والوطني والمحلي؛

(ز) ينبغي تحسين فرص الوصول إلى خدمات وموارد للطاقة يمكن التعويل عليها، ورخيصة الثمن، وسليمة اقتصادياً، ومقبولة اجتماعياً، وسليمة بيئياً، مع مراعاة السمات والظروف الوطنية الخاصة، بواسطة مختلف الوسائل؛

(ح) لا بد من اتخاذ إجراءات على جميع المستويات، بصفة الاستعجال، لإحداث زيادة كبيرة في النصيب العالمي من مصادر الطاقة المتجددة، بهدف زيادة مساهمتها في إجمالي حجم الإمداد بالطاقة، مع التسليم بالدور الذي تؤديه الأهداف والمبادرات الإقليمية الوطنية والطوعية، حيثما وجدت، وضمن دعم السياسات المتعلقة بالطاقة لجهود البلدان النامية الرامية إلى القضاء على الفقر؛

(ط) لا بد من اتخاذ إجراءات على كافة الصعد لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية والارتقاء بها، من خلال جملة أمور منها الاستمرار في دعم الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، من أجل تبادل البيانات والمعلومات العلمية، لا سيما في البلدان النامية. وينبغي، بصفة عامة، استخدام تقرير التقييم الثالث بانتظام كمرجع مفيد لتوفير المعلومات من أجل المداورات المتعلقة ببنود جدول أعمال مؤتمر الأطراف وهيئتيه الفرعيتين؛

(ي) ينبغي للأطراف المدرجة في المرفق الأول أن تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، التزاماتها المتصلة بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا، وأن تبرهن على أنها في طليعة العاملين على تغيير مسار الاتجاهات، بجعلها أطول أجلاً، في مجال الانبعاثات البشرية المنشأ، بما يتماشى مع الهدف من الاتفاقية، وذلك باعتماد سياسات وطنية واتخاذ ما يلزمها من تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ؛

(ك) ينبغي للأطراف التي صدقت على بروتوكول كيوتو أن تحث بشدة الأطراف التي لم تصدق بعد على بروتوكول كيوتو على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة.